



لا ديمقراطية
بدون مؤتمرات شعبية

كلمة وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

أمام الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
والدورة الخامسة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

السيد الرئيس

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، ورؤساء وأعضاء الوفود
الأجلاء

إسمحو لي أن أعرب عن خالص تقديري لكل من ساهم في تنظيم هذا المؤتمر، وعمل
فيه، وسعى لإنجاحه من قريب أو بعيد، فشعب بلادي، وشعوب قارتنا الأفريقية،
وشعوب الدول النامية، وكل شعوب الأرض، تتطلع إليه، وتعلق عليه آمالا كبيرة،
وتطلب منه تحقيق الأمن والعدل البيئيين، الذين باتا مهددين، ويخشى عليهما من
الضياح، حيث بدأ شبح العيش في عالم تعصف به الكوارث البيئية، ويطحن معظم
سكانه الجوع، والفقر، والجهل، والمرض، ماثلا أمام الجميع. وهذا ما تعبر عنه
المظاهرات، والاعتصامات، والاحتجاجات، التي ظلت منذ افتتاح هذا المؤتمر وحتى
هذه اللحظة تحيط بهذا المكان، وتملاً شوارع وميادين مدينة كوبنهاجن.

السيد الرئيس

من المؤسف ألا ترقى الإرادة السياسية لبعض الدول إلى مستوى مشاعر القلق التي
تنتاب الشعوب والمجتمعات، وخاصة النامية والفقيرة منها، وهي الأقل قدرة على
التكيف مع المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن تغير المناخ،
وذلك في الوقت الذي نجد فيه أن هذه الدول ذاتها تعمل على تحذير هذه الشعوب
والمجتمعات من مستقبل مظلم يتهدد العالم الذي تعيش فيه، مستعينة في ذلك بكل ما
يتوفر لديها من وسائل وقدرات علمية وإعلامية.

السيد الرئيس

ورغم اعتقاد الكثيرين بأن تغير المناخ ناتج عن تدخل الإنسان في النظام المناخي للأرض، وأقرت الدول الصناعية بمسؤوليتها التاريخية عن حدوثه، ووافقت على تصدرها لمكافحته، كما وافقت على مبادئ الإنصاف، والمسؤولية المشتركة والمتباينة، واختلاف القدرات، وحق الدول النامية في مكافحة الفقر واستمرار التنمية، وحاجتها لزيادة استهلاكها من الطاقة لتحقيق مستهدفاتها التنموية. كل ذلك من خلال توقيع واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فلماذا نرى الدول الصناعية اليوم تساوي بين الدول النامية والدول المتقدمة، متجاهلة حقيقة احتلالها شبه الكامل للفضاء المناخي للأرض.

السيد الرئيس

إن بلادي تقف في هذا الشأن موقف المجموعة الأفريقية، ومجموعة 77 والصين، وتؤكد على حق الدول النامية في استمرار التنمية، وزيادة استهلاكها من الطاقة، عملاً بما جاء في ديباجة الاتفاقية ومبادئها. وتطالب بتطبيق خطة عمل بالي تطبيقاً نزيهاً كاملاً، في مسارين متوازيين. وبالاتصال ببروتوكول كيوتو لمرحلة الالتزام الثانية بعد انتهاء مرحلة الالتزام الأولى سنة 2012. وبعد إدخال التعديلات اللازمة على ملاحقه. وهي في الوقت ذاته تؤمن بضرورة العمل المشترك للتصدي لتغير المناخ، والتأقلم مع آثاره العكسية، ومع الآثار العكسية لتدابير الاستجابة لتغير المناخ. وهي في هذا الصدد قامت وتقوم بعدد الإجراءات الطوعية، ودون مساعدة أو تمويل تحت بنود الاتفاقية حتى الآن، رغم حقها الذي تحتفظ به في ذلك. ونذكر من هذه الإجراءات:

1. الزيادة التدريجية في اعتمادها على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدل المنتجات النفطية السائلة. فقد زادت نسبة استخدامها للغاز الطبيعي في هذا المجال من 7% سنة 1990 إلى 67% سنة 2006 أي بزيادة نسبتها 15:1.
2. اعتماد سياسة استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة في المنشآت الصناعية بدل المنتجات النفطية السائلة كلما كان ذلك متيسراً.
3. الإنتهاء من معظم مراحل التصميم، والشروع في بعض مراحل التنفيذ في مشروع الطرق الحديدية التي تمتد على طول الساحل الليبي من الحدود المصرية شرقاً إلى الحدود التونسية غرباً بطول 1696 كم. وتتفرع إلى مدينة سبها جنوباً من منطقة الهيشة شمالاً بطول 990 كم. أي بطول إجمالي قدره 2688 كم. وهذا المشروع سيوفر كثيراً من الطاقة التي تهدر في استخدام

الطائرات والحافلات والسيارات الصغيرة في التنقل بين أرجاء البلاد المترامية الأطراف.

4. إقامة مشروع النهر الصناعي العظيم لنقل المياه الجوفية من الصحراء القاحلة إلى المناطق الساحلية الآهلة بالسكان، والذي يعد واحدا من أكبر مشاريع التكيف مع تغير المناخ، حيث يتم نقل ما مقداره 6.5 مليون متر مكعب من المياه تقريبا من حقول جوفية تبلغ مساحتها الإجمالية 11927 كم. مربع، عن طريق شبكة أنابيب يبلغ إجمالي طولها 4071 كم. ويصل قطرها إلى 4 أمتار.

5. نظرا لوقوع الجماهيرية الليبية ضمن منطقة الحزام الشمسي فقد تم اعتماد مبدأ استثمار مورد الطاقة الشمسية، وذلك ضمن الاستراتيجيات الوطنية لإدارة واستغلال مصادر الطاقة البديلة وتنويع الموارد الاقتصادية.

6. الاهتمام بتحسين طرق إدارة استخدامات الأراضي، وتأهيل المراعي.

وبلادي تتطلع بأمل كبير إلى اعتماد تقنية حبس وتخزين الكربون ضمن مشاريع التنمية النظيفة حتى تتمكن من استخدام هذه التقنية الفعالة في المساهمة بقدر أكبر في التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

السيد الرئيس،

إن الجماهيرية الليبية بموقعها الجغرافي ووضعها التنموي كبلد إفريقي نام تعتبر ضمن الدول الأكثر تضررا بالآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، سواء الحالية منها أو المتوقعة، وفق ما أشارت له سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي أكدت في تقريرها التقييمي الرابع بأن القارة الأفريقية تعتبر من أكثر قارات العالم قابلية للتأثر بسلبيات الاحتباس الحراري، ووفق ما نعيشه منذ فترة جلاء تواتر موجات الجفاف، وموجات الحر، والعواصف الرملية، ونذرة المياه، وانحباس الأمطار، وتصحر الأراضي، لذا فإن التكيف و التأقلم مع التغيرات المناخية والتقليل من آثارها السلبية يعتبر أحد أولوياتنا.

وفي هذا الشأن نحن نضم صوتنا إلى صوت الدول الأفريقية، ومجموعة 77 والصين، في المطالبة، بتلبية احتياجات الدول الأفريقية، وغيرها من النامية، وخاصة منها الدول الأقل نمواً، والأكثر تأثراً بتغير المناخ، بما تحتاجه من تمويل ونقل للتقنية لمساعدتها على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وذلك وفق خطة عمل بالي.

السيد الرئيس

إن الآثار السلبية الناشئة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ على الدول المذكورة في الفقرتين الثامنة والتاسعة من المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تقل عن تلك الناشئة عن تغير المناخ ذاته، وخاصة بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية كبلادي. وإذا أخذنا بالاعتبار الأرقام المستهدفة في عملية التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة التي تصل إلى 95% سنة 2050 فإن بلادي ومثيلاتها من البلدان ستحتاج لتغير هكليتها الاقتصادية بالكامل في أقرب وقت. وهذا ليس بالأمر الميسور. وهنا لا يسعنا إلا أن نضع الدول الصناعية أما مسؤوليتها التاريخية. ونؤكد على ضرورة إنشاء منتدى الآثار السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ كخطوة أولى وعاجلة، تتلوه خطوات عملية أخرى.

السيد الرئيس

في الختام أود أن أشير إلى أن القمة الأفريقية الثالثة عشر التي عقدت في مدينة سرت بالجمهورية الليبية قررت انضمام الاتحاد الأفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، والتأكيد على الموقف الموحد للبلدان الأفريقية تجاه التصدي للتغيرات المناخية. وهذا يجعلنا نشير إلى أن القارة الأفريقية من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ، وهي لذلك أعدت خططا وبرامج وطنية طموحة للتكيف وبناء القدرات، وتأمل من المجتمع الدولي مراعاة هذه الخصوصية في تطبيقه لخارطة طريق بالي وما ينتج عنها من قرارات.

شكر السيد الرئيس